صـراع الطبقات

في مقال نشرته صحيفة "التايمز" بتاريخ ١٩٩٩/١٠/١١م أعلـن رئيس الوزراء البريطاني "توني بلير" نهاية "صراع الطبقات" وقريباً مـن ذلك التاريخ كانت الطبقة المسحوقة تتظاهر في سياتل ضدّ "مديـري العالم" [٢] الذين يدوّر الرّساميل الضّخمة في دائرهـم الضيّقـة ولا تتعدّاهم إلى من سواهم.. وإنّ الحقيقـة الـتي لا يمكـن لأحـد أن يتجاوزها هي أننا الآن في بداية قرن ستتجلّى الفوارق والصراعـات الطبقية فيه تجليّاً كبيراً، وسينتهي ذلك إلى عودة ظاهرة الرقّ.. ذلـك لأن دائرة إمكانية إيجاد عمل ستضيق في العقود القادمة حتى تتلبـس بالمركز في ظلّ نظام الخصخصة والانتشار الرّهيب للإنسـان الآلي، وهو الأمر الذي بدأ يوجّه الكثير من الشباب في البلدان النّاميـة إلى الالتحاق بصفوف الجيش معتبرين ذلك وظيفة لا غـير، وفي ظـلّ تقلّص الجيوش وتوجّهها نحو الكيف لا الكمّ يصبح هذا الخيار منعدماً أيضاً.

ومنذ مدة قريبة كان بول كنيدي رئيس مركز دراسات الأمـن الدولي في جامعة يال (Yal) يتساءل: «هل يوفّر الازدهار التجـاري

العالمي مليارات فرص العمل المطلوبة». ويقول: «الهند مثلاً تزيد من سكانها سنوياً ما يعادل إجمالي سكان استراليا، أي نحو ١١ مليون نسمة، فهل سيحصل هؤلاء على أية وظائف وفرص عمل بحلول عام ٢٠٢٠؟ إنّ نموّ قوة العمل في البلدان الغربية سيكون من الناحية العملية ساكناً حتى الآن حتى عام ٢٠٢٠، في حين أنّ قوة العمل في البلدان الأفقر ستشهد ازدهاراً كبيراً، وعليه سيكون هذا الوضع أكبر تحدّ يواجه كوكب الأرض، فهل نستطيع جلب عدّة مليارات من العمّال الجدد إلى الإنتاج لأجل سوق كونية، ورفع مستويات معيشتهم دون حصول كارثة بيئية؟ أم أنّ هذه الأعداد الهائلة أكبر من أن تستوعب؟»[٣].

إنّ هذا الوضع قد ولّد ظاهرة خطيرة في الكثير من البلدان تتمثّل في الاضطرار إلى الوظيفة التي لا يكاد مردودها يسدّ ضرورات وحاجات الإنسان وعائلته، ولا يخفى ما يعنيه ذلك من مدافعة الإنسان للموت بجهده، وهي نقطة ليس بعدها إلاّ أنْ ينتهي تدافع الحاجة والموجود إلى ازدياد الحاجة وتضاؤل الموجود، وآنذاك يعلو خطّ الفقر ويُسجّل «سوء التغذيّة» ليس كحالات بل كظاهرة عامة بدأت الكثير من المجتمعات تسقط في واقعها المرير.

وحين يصل الوضع إلى هذه الدرجة يكون الحفاظ على النفس

والحرص على الحياة مدعاةً إلى بداية التنازل عن الحرية جزئياً حتى بلوغ درجة الرقّ، وقد بدأت إرهاصات هذه الدرجة تتبلور اليوم باضطرار الكثيرين إلى أعمال لا تتناسب مع مؤهلاتهم أو ماضيهم، فترى سليل العائلة ا لعريقة يتنازل عن عراقته لمزاولة عمل يراه مزرياً به، وكذا تنازل صاحب الشهادة عن شهادته وهكذا..

إنّ مؤتمر سياتل لم يكن في حقيقته مواجهة أوروبية ــ أمريكية كما هو الظاهر السّطحي، بل كان اتّضاحاً لتبلور الطبقية التي لا يهمّ إنْ كانت طبقية دولية تمثل فيها بعض الدول الغنية دور الإقطاعي أمام الدول الفقيرة. أم طبقية مجموعات في إطار البلد الواحد، واليقين عندي أن الطبقة ستأخذ امتدادها نحو شكلها العالمي لمواجهة الشكل العالمي لطبقة "مديري العالم" والشركات العابرة القوميات، وهذا سيسقط المخططات الاقتصادية حين "تعمد الشركات اليوم إلى إنشاء نسخ عن مرافق الإنتاج بحيث يمكنها نقل الإنتاج من مصنع إلى آخر عند وقوع اضطرابات عمالية في مكان ما"[٤].

إنّ كوكبية الأعمال ستقابلها كوكبية الرّفض الذي سمّته مجلّة"بيزنس ويك" منذ سنوات "بالمزاج الأمريكي المعادي للأعمال". إنّ جفاف معين الولاء عند الأشخاص لأممهم وأوطانهم مِنْ جرّاء تطويع "المطلب المادي الضروري والحاجي" للعقيدة والفكرة وظهوره.

عليها يعتبر مؤشراً خطيراً يبشّر به البعض بعصر المواطنة العالميـــة. إنّ التجنّس بجنسية دولة أخرى هو في الحقيقة تنازل أيضاً عـــن الـــولاء الفعلي، الواقعي لا الديماغوجي للأمة وللوطن، وهو كذلك إرهـــاص من إرهاصات عصر العبوديّة، لأنّ التجنّس في صيغته البســـيطة هـــو امتحان بين تنازل عن الولاء وتنازل عن المادة «الشهادة وما تجلبه من الرّبح».. وحين يتجنّس الإنسان كما هو الحال بالنســـبة لموجـــات هجرة الأدمغة للشغل، يكون قد اختار التّنازل عن الـــولاء الواقعـــي لصالح عدم التّنازل عن الشهادة «وما تجلبه»..

إنّ هذا الوضع يسمّيه بعضهم بإرهاصات المواطنة العالمية، وهـــي المواطنة التي ستحكمها عالمية الاقتصاد أمام انهيار إقليميـــة أو محليّـــة الولاء..

إنّ الهجمة الشّرسة للاقتصاد على المستوى العالمي قد جعلـــت الكثير من الملاحظين والمنظرين يتنبؤون بمواجهة سيحدثها المتضـــرّرون والمهدّدون مصلحياً، وهم ثلاثة أقســـام: السياســـيون، والبيئيـــون، والطبقات الضعيفة ومنها الشركات القطرية مع إهمال قسم رابع وهو المتضرّرون ثقافيّاً. لكنّ المواجهة الحقيقية التي خرجت للواقع في هـــذا الوقت المبكّر من عمر العولمة كانت بين طبقة «مديري العالم» والطبقـــة الضّعيفة المتضرّرة من الليبرالية التّجارية. إنّ بداية بـــروز التّضـــاريس

الاجتماعية المتناقضة على سطح الكرة الأرضية قد جعل الكثير من السياسيين وعلماء الاجتماع والمنظرين يصعدون ربوة النّذارة ويطرحون العديد من البدائل التي يمكن أن تمتصّ الفوارق الاجتماعية والاقتصادية المولّدة لصراع الطّبقات ومن ذلك

الطريق الثالث: يرى البعض أنّ الرأسمالية قد استطاعت المحافظة على هيمنتها ووجودها في الوقت الذي انهارت فيه الإيديولوجيا الشيوعية كفلسفة ثمّ كنظام قائم.. والحقيقة أنّ الرّأسمالية قد سقطت سياسياً حين تحوّلت إلى إمبريالية شقاء وتعاسة إنسانية، كما سقطت اقتصادياً لكونها لم تعد تمثّل غطاء فلسفياً تنظيريّاً يحتضن حركة المال والعمل، فلقد أظهر الواقع أنّ الاقتصاد قد استطاع تجاوز الرّأسمالية كنظرية أمّ، ويمكن أن نمثّل لذلك بعجز النظرية التجارية عن ملاحقة حركة رأس المال وتفسيرها، فقد أثبت واقع الاستثمار المباشر أنّ الرّساميل تتحرّك في إطار الدول الغنية حيث تتقارب مستويات الإنتاجية الحدية لرأس المال بعكس ما تقرّره النظرية من كون رؤوس الأموال تتجه من بلاد الوفرة إلى الندرة. كما أنّ نظرية السياسة العامة المستندة إلى الأفكار الميركانتيلية قد فقدت وجاهتها أمام تنامي سلطة الاقتصادي في وجه انكماش سلطة السياسي. يقول "بارنيت" و"مولر" في "مديرو العالم": ــ«إنّ هناك اهتماماً متزايداً في أنحاء العالم بكون الشركات الكونية تحتلّ موقعاً يمكنها من السّيطرة على

الحكومات»[٥] ويشرح الكاتبان سرّ سلطة الاقتصادي فيقولان: «السّلطة هنا لا تأتي من فوهة البندقية[٦] بل من السّيطرة على وسائل تكوين الثّروة على مستوى العالم بأسره. وفي عملية تطوير عالم جديد فإنّ مديري شركات مثل «جنرال موتورز» و«آي.بي.إم» و«بيبسيكو» و«جنرال الكتريك» و«بفايزر» و«شل» و«فولكسفاغن» و«اكسون» وبضع مئات آخرين يتخذون قراراتهم اليومية في ميدان الأعمال، التي هي ذات تأثير أكبر من قرارات أكثر الحكومة ذات السيادة، حول أين يعيش الناس، وما العمل الذي سيقومون به إنْ وُجِدَ، وماذا يأكلون ويشربون ويلبسون، وأي نوع من المعرفة سوف تشجّعه المدارس والجامعات، وأيّ نوع من المجتمع سيرث أطفالهم»[٧].

إنّ هذا التجاوز المادي للنّظرية ومن يقوم عليها تنفيذياً وتشريعيّاً هو في الحقيقة السّقوط الحقيقي للرّأسمالية كإيديولوجيّا أمّا الواقع المعولم للاقتصاد فهو شبحها فقط.. لقد ظهر «الطريق الثالث» عند الغرب كمصطلح لتراجع تطبيقي ميداني لا نظري عن الرّأسمالية في ظلّ تزايد المطالبة بسياسة رعاية للمجتمع ولطبقاته المسحوقة، فأمام خصخصة الاقتصاد، ظهرت عموميّة «الفقر» و«الموت جوعاً وبرداً» لكن الطريق الثالث لم يقدم نظرية ما بقدر ما قدّم ممارسة ميدانية اعتباطية لا تحتكم إلى أسس فلسفية أو إيديولوجية، فهل كان عالم الاجتماع الأمريكي «دانيل بل» محقّاً لّما أعلن في كتاباته في

التّسعينيات «نهاية الإيديولوجيا». وهل كانت الرأسمالية آخر إيديولوجيا عرفها البشر؟ إنّ القول باعتباطيّة الطريق الثالث ليس إذاعة لسرّ فقد قال «جوليان لوجراند»: «إنّ حكومة العمال الحالية تمارس التطبيق بدون نظرية، وحينذاك فقد يكون مفيداً تحليل ما الذي تفعله الحكومة لمعرفة هل هناك اتّساق في سياستها؟» إنّ تزايد أنين الطبقات الضّعيفة والمتضرّرة قد أسمع الكثير من سياسيي العالم الغربي وجعلهم يبادرون إلى الإصغاء لهذا الأنين ومن ثمّ التحرّك لتلبية مطلبه، ففي سياتل أعلن الرئيس الأمريكي مشيراً إلى عشرات الآلاف المتظاهرة، أنّه حان الوقت لنشرك هؤلاء في المناقشات.. كما أعلن «مايك مور» مدير عام منظمة التجارة العالمية: «لا يستطيع أيّ مراقب منصف لوم (١٢٩) وزيراً مثلوا هذه البلدان[٨] كانوا يعقدون آمالاً عريضة على قرارات ونتائج اجتماع «سياتل» ولا يهمّ إن كان السياسيون، عبر سياسات الرعاية الاجتماعية يقومون بواجبهم الإنساني في إغاثة الملهوفين أمْ يتجنّبون ويجنبون الاقتصاديين ضربة قوية يكون من اللازم امتصاصها وكسر حدّها بتبنّي الطريق الثالث أو دولة الرعاية الاجتماعية «Welfare state».

يقول توني بلير: «إنّ الطّريق الثالث يعتبر الطّريق إلى التّجديد والنجاح للديمقراطية الاجتماعية الحديثة، ببساطة إنّه ليس حلاً وسطاً بين اليسار واليمين، إنّه يسعى لتبنّي القيم الأساسية للوسط اليميني

والوسط اليساري، ويعمل على تطبيقها في عالم يشهد تغيرات اجتماعية واقتصاديّة أساسية، وأن يقدم على ذلك وهو متحرّر من الإيديولوجية العتيقة، إنّ التّحدي الذي نواجهه كبير ويتمثّل في الأسواق العالمية، والفقر المستمرّ والعزلة الاجتماعية وارتفاع معدّل الجريمة، والانهيار الأسري، وتغيّر دور المرأة والثّورة في التقنية، والعداء الشّعبي للسياسة، والمطالبة بإحداث إصلاحات ديمقراطية كبيرة، والتطرّق إلى عدد من القضايا البيئية والأمنية التي تحتاج إلى عمل دولي ببحث النّاس عن القيادة. إنّهم يريدون معرفة كيفية التأقلم والازدهار وكيفية بناء الاستقرار والأمن في هذا العالم المتغيّر، إنّهم يحتضنون قيم التضامن التقليدية للوسط اليساري، والعدالة الاجتماعية، والمسؤولية وإتاحة الفرص، بيد أنّهم يعرفون أنه ينبغي علينا أن نتحرّك بصورة حاسمة إلى ما وراء طرق التفكير العتيقة، إلى ما وراء اليسار العتيق المهموم بهيمنة الدّولة والضّرائب الباهظة ومصالح المنتج، وسياسة حزب اليمين الجديدة بعدم التدخل التي تدافع عن الفردية والاعتقاد بأن تحرير الأسواق هي الإجابة الشافية لكل معضلة»[٩].

إنّ الحلّ التوفيقي الجامع بين الرأسمالية والماركسية في نقطة أو إيديولوجيا هجينة سمّاها «انتوني جيدنجز» «بالديمقراطية الاشتراكية» حلّ «أنابيب» لكونه وُلِد في إطار ضيّق تحدّه من الجانبين الإيديولوجيا الرأسمالية، والإيديولوجيا الماركسيّة، لذلك فهو ليس سوى ارتداد

للخلف أحدثه اصطدام الإيديولوجيتين بجدار الواقع.. وهو الاحتمال الأخير لوجود إيديولوجيتين، ذلك لأن الاحتمالين الأوّلين يكونان في تطبيق كلّ إيديولوجيا على انفراد، وحينما تبلغان الفشل يكون الاحتمال الثالث والأخير والممكن هو المزج بين النّظريتين. وقد يرى البعض أنّ تراجع الرّأسمالية، إنّما هو في الحقيقة أمر طبيعي يتّفق مع "الفترة السلبيّة" من تطور الموجات التي خاض فيها "كوندراتيف" و"شومبيتر" و"كمنش" وأنّ بعد كلّ فترة سلبية يسودها الرّكود فترة إيجابية يسودها الازدهار وهذا كلام لا يستند إلى وجاهة ودقة علمية بقدر ما يستند إلى استقراء ومسح تاريخي، وذلك وحده غير كافٍ لبيان أنّ هذا التأزّم سيعقبه انفراج..

بل إنّ تراجع الرّأسماليين ذاتهم إلى طريق ثالث يعتبر ردّة سياسية ناتجة عن وصول الرّأسمالية إلى أقصى الدورة الحلزونية التي ليس بعدها إلاّ التقهقر نحو المركز للإنكفاء فيه..

إنّ هذا التراجع الحلزوني من الدائرة الكبرى "العالمية" إلى "المركزية" يعتبر فشلاً للإيديولوجيا عن مواكبة التنظير، في الوقت الذي تسعى فيه السياسات الاقتصادية والسياسية والتشريعية إلى تحقيق حلم "القرية الواحدة" وتتراجع الرّأسمالية ويضطرّ البعض إلى ابتكار وصفات إنْعاشيّة على طريقة "البيروسترويكا"

و«الغلاسنوست» في الاتحاد السوفياتي المنهار، فمنذ ١٩٨٩م ظهر كتاب توني بلير: «الطريق الثالث، سياسات جديدة للقرن الجديد» وفي العام ذاته ظهر كتاب «الطريق الثالث تحديد الديمقراطية الاشتراكية»، وبعد ذلك بست سنوات، أي في سنة ١٩٩٥م أصدر المفكر الماركسي الأمريكي «رولاند أرنسون» كتابه «ما بعد الرّأسمالية» وكان ذلك انطلاقة قوية وواعية للبحث عن البديل الإيديولوجي ليس كإسعافات وإنعاشات للمنهار، بل كنظرية مفلسفة يمكنها احتواء التراجع عن تطبيقات الرأسمالية والماركسيّة وإعادة تأطيره.

إنّ ظهور الفوارق الاجتماعية هو بداية عصر الإقطاع وظهور الطبقات المتصارعة. وكنت قد كتبت منذ مدة في الموقف الذي يجب أن تنتهجه دول مجلس التعاون الخليجي في مواجهة آثار الخصخصة وتحوّل المال إلى التداول الضيق الذي عبّر عنه القرآن الكريم بقوله تعالى: {لئلا يكون دولة بين الأغنياء منكم} وقلت إن هذه الدول يجب أن تتبنّى وترسّم سياسة للتكافل الاجتماعي مع إحياء ودعم وتفعيل وتنظيم «الأوقاف» و«جباية الزّكاة».

إنّ دول الغرب لن يكون بمقدورها بعد عقود حين تتحول إلى مجرّد إدارات في ظلّ تقلص مواردها الماديّة خاصّة بإلغاء الرّسوم

الجمركية والإتاوات وانعدام القطاع العام الصّناعي والزّراعي والتّجاري، أنْ تمتصّ آثار الليبرالية التجارية على فئات اجتماعية تقدّر بمئات الملايين وهي مع ذلك تفتقر إلى جباية شرعية للمال كتلك الموجودة في دول الإسلام..

إنّ ردم الفجوة بين الطبقات المتمايزة مادياً بين أصحاب شركات كبرى معدمين فقراء معناه إزالة فتيل الصّراع ومعلوم أنّ هذه الفجوة تكون بالأخذ من أموال الطبقة الغنية للردّ على الطبقة الفقيرة وهو ما يطرح عندي سؤالاً أكثر من هامّ وهو:

مادام الأغنياء وأرباب التجارات والشركات من المسلمين يساهمون بدفعهم الزكاة في ردم جزء من هذه الفجوة، ومادامت الشركات الغربيّة العابرة للقوميات ستكوّن ثرواتها في بلاد المسلمين ومن أموال شعوبهم ومادامت الضرائب والتعرفات الجمركية والإتاوات أمراً منعدماً، فلاشكّ بعملية حسابيّة دقيقة أنّ الفقر سيزداد عاماً بعد عام لكون الزكاة مقتصرة على أثرياء المسلمين، ولكون الأموال التي تجمعها الشركات الغربية المستثمرة في بلاد المسلمين تحمل نسبة زكاة مهربة أو ممتنع عنها وهي نسبة كبيرة ستزداد كبراً وتضخماً عاماً بعد عام وذلك ما يزيد في نقص المال في يد الفقراء مع ازدياد السكان وزيادة اتّساع وهيمنة هذه الشركات الغربية..

وأمام هذا كلّه هل يكون من الواجب على الدول الإسلامية، أن تفكر في إيجاد صيغة شرعية، تقوننها في مجالها أو عالمياً للاستفادة من الأموال المكدّسة عند الشركات الغربية المستثمرة في بلاد المسلمين عبر فرض إتاوة مقابلة للزكاة المفروضة على المستثمرين المسلمين؟!!

إنّ الواضح عندي من خلال التدقيق في الخيارات السياسية والاقتصادية الماضية والحالية للخليج أنّ «الطريق الثالث» لن يكون طرحاً مستقبلياً في المنطقة ممّا يجعل الاستقرار في «الخيار» سمة للمنطقة أمام التغيرات الحادثة في العالم بعد سقوط المعسكر الشرقي وتوجّه المعسكر الغربي نحو «البديل التوفيقي» وذلك ما سيعتبر صمام أمان أمام الأخطار التي ينفتح عليها التجريب أو التطبيق الأوّلي للبديل بعد التنازل عن الخيارات السابقة.